

إقرار قبول شهادة المنشأ الإلكترونية يعيد تدفق التجارة العربية

أوصت اللجنة الفنية الدائمة المختصة بقواعد المنشأ بجامعة الدول العربية، خلال اجتماع استثنائي بحث بدأ واحداً فقط، بالمضي في إقرار قبول شهادة المنشأ الإلكترونية ضمن الجهود الرامية لمواجهة ظروف الأزمة الراهنة التي ألفتها تبعات تفشي فيروس «كوفيد - 19».

وعقدت اللجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية اجتماعاً استثنائياً لها برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية وبمشاركة وفود الدول العربية الأعضاء، لمناقشة بند واحد متعلق بقبول شهادة المنشأ الإلكترونية؛ إذ أكد

مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي، الدكتور بهجت أبو النصر، أهمية الاجتماع في ظل الظروف الاستثنائية والحرجة التي يمر بها العالم والمنطقة العربية جراء



تداعيات الفيروس. وأشار إلى أن اللجنة أوصت في ختام اجتماعها بقبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً، والمدرج بها الختم والتوقيع إلكترونياً من قبل الدول العربية، وذلك خلال فترة الجائحة ما دام يتوفر بها إمكانية التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط التحقق الموجود عليها الخاص بالجهة الرسمية أو أي وسيلة تحقق إلكترونية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون شهادة المنشأ وفق النموذج المعتمد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبما يتوافق مع الأحكام

العامة لقواعد المنشأ العربية.

المصدر (صحيفة الشرق الاوسط، بتصريف)

Approval of e-Certificate of Origin Reinstates the Arab Trade Flow

The permanent technical committee concerned with the rules of origin at the League of Arab States recommended, during an exceptional meeting, which discussed one item only, to proceed with approving the acceptance of the electronic certificate of origin as part of efforts aimed at facing the circumstances of the current crisis caused by the consequences of the outbreak of the "Covid-19" virus.

The permanent technical committee for the rules of Arab origin held an extraordinary meeting for it, headed by the Hashemite Kingdom of Jordan and with the participation of the delegations of the Arab member states, to discuss one item related to accepting the electronic facility certificate; The director of the Arab Economic Integration Department, Dr. Bahjat Abu Al-Nasr, stressed the importance of meeting in light of

the exceptional and critical circumstances that the world and the Arab region are going through as a result of the consequences of the virus.

He also pointed out that at the end of the meeting, the committee recommended accepting the certificate of origin issued electronically, and the seal and signature are included electronically by the Arab countries, during the pandemic period, as long as it has the ability to verify the certificate data through the verification link on it for the official authority or any other e-verifications means, taking into consideration that the certificate of origin is in accordance with the approved form within the framework of the Greater Arab Free Trade Area, and in accordance with the general provisions of the Arab rules of origin.

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

"كورونا" يرفع معدل البطالة في مصر الى 9.2 في المئة

كشفت أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معالجة أزمة البطالة عبر المحافظة على مستوياتها التي تم تسجيلها خلال الأشهر الماضية استصعبت على الحكومة بسبب أزمة وباء كورونا المستجد.

وارتفع معدل البطالة إلى 9.2 في المئة خلال الفترة من نهاية مارس (آذار) الماضي إلى نهاية أبريل (نيسان) بسبب كورونا.

وأرجع الجهاز ذلك الارتفاع إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة والمتعلقة بكورونا، إذ شملت إغلاق المدارس وتعليق حركة الطيران وغلق المتاجر وغيرها من التدابير الأخرى للحيلة دون انتشار المرض.



وتظهر الأرقام أن معدل البطالة بلغ 7.7 في المئة في الربع الأول من العام الحالي، انخفاضاً من ثمانية في المئة في الأشهر الثلاثة السابقة، ومن نحو 8.1 في المئة مقارنة مع نفس الفترة قبل عام. وتسعى القاهرة إلى تقليص معدل البطالة مهما كانت التكاليف عبر إطلاق العديد من المشاريع القومية، التي تشرف عليها شركات محلية وخاصة شركات الجيش.

وتضرر الاقتصاد المصري من تفشي الفايروس محلياً، ودفع رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، أعضاء حكومته، إلى بدء تنفيذ خطة لضبط وترشيد النفقات لكل وزارة ومؤسسة حكومية.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصريف)

Corona Raises the Unemployment Rate in Egypt to 9.2 percent

The latest data released by the Central Agency for Public Mobilization and Statistics revealed that tackling the unemployment crisis by maintaining its levels that were registered during the past months has eluded the government due to the emerging crisis of the Corona epidemic.

The unemployment rate rose to 9.2 percent during the period from the end of last March to the end of April due to Corona.

The agency attributed that rise to the precautionary measures taken by the government related to Corona, as it included the closure of schools, the suspension of air traffic, the closure of shops and other measures to prevent the spread of the disease.

The figures show that the unemployment rate reached 7.7 percent in

the first quarter of this year, down from eight percent in the previous three months, and from about 8.1 percent compared to the same period a year ago.

Cairo seeks to reduce the unemployment rate, whatever the costs are, by launching several national projects, which are supervised by local companies, especially army companies.

The Egyptian economy was affected by the local outbreak of the virus, and this urged the Prime Minister Mostafa Madbouly and members of his government, to start implementing a plan to control and rationalize expenditures for every ministry and government institution.

Source (London Arab newspaper, Edited)

قطر الاولى في مؤشر التنمية الاقتصادية والنمو

حلت قطر في المركز الاول في مؤشر التنمية الاقتصادية والنمو المدرج في التقرير الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي.

كما تمكنت قطر خلال الاثني عشر شهراً الماضية من إحراز تقدم كبير فيما يخص التحول إلى الطاقة النظيفة لتتقدم بمعدل إحدى عشرة نقطة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بالتحول في مجال الطاقة. وكذلك شهد مؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال المبتكرة تقدماً بمعدل خمس نقاط لتحل قطر في المرتبة التاسعة عشرة عالمياً. أما مؤشر أمن

الطاقة والنفاذ إليها، فشهد قفزة هائلة بمعدل ثمانية عشر نقطة. هذا وحلت قطر سادسة عالمياً في مؤشر رأس المال البشري ومشاركة المستهلكين، لتكون بذلك ضمن ترتيب العشر الأوائل في اثنين من مؤشرات التقرير.

ويعتمد هذا التقرير على رؤى مستمدة من مؤشر التحول في مجال الطاقة 2020 Eti، الذي يقيس أداء 115 اقتصاداً فيما يتعلق بأدائهم الحالي في أنظمة الطاقة وذلك عبر مجالات التنمية الاقتصادية والنمو، والاستدامة البيئية، وأمن الطاقة، ومؤشرات النفاذ والوصول والاستعداد للتحول إلى أنظمة طاقة آمنة ومستدامة ومعقولة التكلفة وشاملة.

وبحسب التقرير فإن تصدر قطر لجدول الترتيب العالمي في مؤشر التنمية الاقتصادية والنمو، يعدّ دليلاً على الدور القوي الذي يلعبه قطاع الطاقة في

الاقتصاد القطري. كما تشير نتائج التقرير إلى أن الأمن والقدرة على تحمل التكاليف يعدان من نقاط القوة الرئيسية لقطاع الطاقة في قطر.

المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)



Qatar is the 1st in the Index of Economic Development & Growth

Qatar ranked first in the economic development and growth index included in the report issued by the World Economic Forum.

In the past twelve months, Qatar has made significant progress in the transition to clean energy, advancing at eleven points in the World Economic Forum's report on energy transformation. The index of infrastructure and innovative business environment witnessed an average increase of five points, to occupy nineteenth place in the world. As for the energy security and accessibility index, it witnessed a huge jump of eighteen points. Qatar ranked sixth globally in the human capital index and consumer participation, to be within the top ten in two of the report's indicators.

This report is based on insights derived from the Eti 2020 Energy

Transformation Index, which measures the performance of 115 economies in terms of their current performance in energy systems across the areas of economic development and growth, environmental sustainability, energy security, access and readiness indicators for transition to safe, affordable, and comprehensive sustainable energy systems.

According to the report, Qatar's top global ranking in the economic development and growth index is evidence of the strong role that the energy sector plays in the Qatari economy. The report's findings also indicate that security and affordability are among the main strengths of the energy sector in Qatar.

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)

على شكل احتياطات عملة كبيرة للدفاع عن ربط عملاتها، بينما تبدو كل من سلطنة عُمان والبحرين الأكثر ضعفاً، نظراً لماليتهما العامة غير المستقرة واحتياطياتهما المتوترة.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تحتاج البحرين إلى سعر نفط يبلغ 95.6 دولار للبرميل لضبط ميزانيتها، بينما تحتاج سلطنة عُمان إلى سعر 86.8 دولار للبرميل. وبين التقرير أن معظم دول الخليج لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط لدفع الرواتب، حيث تحصل السعودية على نحو ثلثي عائداتها من النفط، و90

في المئة من إيرادات الكويت نفطية، لذا فإن انخفاض الأسعار وضع اقتصادات المنطقة تحت ضغط كبير.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)



بلومبيرغ: "دول الخليج تحتاج اجراءات وإصلاحات اقتصادية جذرية"

كشف تقرير لوكالة بلومبيرغ عن أن التقدم في تنويع الإيرادات بعيداً عن النفط في دول الخليج العربي كان متبايناً، كما هو الحال مع محاولات كبح جماح الإنفاق، في الوقت الذي ارتفع فيه الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء المنطقة منذ 2014.

ووفقاً للتقرير ستشهد المملكة العربية السعودية عجزاً مالياً للعام السابع على التوالي خلال العام الحالي في الوقت الذي تتجه فيه الإمارات أيضاً إلى عجز قياسي، مبيناً أن ذلك يشير إلى الحاجة إلى إجراءات وإصلاحات اقتصادية جذرية لمكافحة الأزمة المزدوجة لأسعار النفط المنخفضة والركود العالمي.

وبحسب التقرير، تحظى كل من السعودية والإمارات والكويت وقطر بقوة مالية تأتي

Bloomberg: GCC States Need Radical Economic Measures & Reforms

A report by Bloomberg Agency revealed that progress in diversifying revenues away from oil in the Arab Gulf states has been mixed, as is the case with attempts to rein in spending, while government debt has increased as a proportion of gross domestic product across the region since 2014.

According to the report, the Kingdom of Saudi Arabia will witness a fiscal deficit for the seventh year in a row this year, while the UAE is also heading to a record deficit, adding that this indicates the need for radical economic measures and reforms to combat the double crisis of low oil prices and the global recession.

According to the report, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Kuwait, and Qatar each have financial strength that comes in the form

of large currency reserves to defend the peg of their currencies, while Oman and Bahrain appear to be the most vulnerable, given their unstable public finances and their tense reserves.

According to the International Monetary Fund, Bahrain needs an oil price of \$95.6 a barrel to adjust its budget, while Oman needs a price of \$86.8 a barrel.

The report showed that most of the Gulf countries still rely heavily on oil to pay salaries, as Saudi Arabia gets about two-thirds of its oil revenues, and 90 percent of Kuwait's oil revenues, so low prices put the economies of the region under great pressure.

Source (Al-Rai newspaper-Kuwait, Edited)